

Distr.  
GENERAL

S/1997/985  
16 December 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو  
الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بناء على الأوامر التي تلقيتها من حكومتي، أن أطلب إليكم أن تفضلوا بالدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة الأحداث الأخيرة التي أصابت من جديد جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تهدد السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، فإنني أطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في إمكانية إنشاء لجنة مكلفة بالتحقيق في المذابح التي ارتكبت في موندندي (رواندا) وفي ماسيسي وروتشورو.

ووفقا للمعلومات التي وردت إلينا من مخيم اللاجئين في موندندي، فقد تسبب الاعتداء البشع الذي وقع في ليلة ١٠ إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في سقوط أكثر من ١ ٦٤٣ قتيلًا، و ٢٣٧ جريحًا في حالة خطيرة، وأكثر من ١ ١٥٠ شخصا مفقودًا. وتفيد مختلف الشهادات الواردة في هذا الصدد بأن المعتدين، فيما يبدو، هم أساسا عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة ومن ميليشيات انتيراهاموي المسلحة. وأغلبية الضحايا هم من الكونغوليين الذين طردتهم كتائب الموت من منطقة ماسيسي ومن روتشورو. وهذه العناصر المسلحة هي نفسها التي كانت وراء الهجوم الأخير على قرية بوكافو الكونغولية.

وفي الوقت الذي توجد فيه لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في المذابح المدعى ارتكابها ضد اللاجئين الروانديين في موقعها داخل الإقليم الكونغولي، فإن حكومة بلدي يستبد بها السخط إزاء صمت المجتمع الدولي أمام هذه المذابح الجديدة.

وتلاحظ حكومة بلدي، بالإضافة إلى ذلك، أن المجتمع الدولي يحقق، في واقع الأمر، بشأن أفراد يدعون خلال النهار بأنهم لاجئين، غير أنهم يتحولون ليلا إلى مقاتلين حقيقيين، ولا يترددون في ارتكاب أشنع الجرائم ضد السكان الكونغوليين. وإن هؤلاء المرتكبين لأعمال الإبادة الجماعية ثبتت إدانتهم بالفعل في المذبحة التي راح ضحيتها ١٤٧ من الأبرياء في موندندي في شهر آب/أغسطس الماضي دون أن يحرك ذلك مشاعر المجتمع الدولي في شيء.

ونتيجة لذلك فإن الحالة السائدة في الوقت الراهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت على درجة عالية من التوتر. والدليل على ذلك، استياء سكان مبنداكا وونجي، الذين تظاهروا تصورا منهم بأن الأمم المتحدة جاءت لحماية مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية والذين خلقوا حالة من انعدام الأمن في منطقتهم ولا يتورعون عن قتل مواطنيهم الكونغوليين دونما شفقة.

إن حكومة بلدي، التي سبق لها أن عبّرت أمام مجلس الأمن عن عزمها القوي على ألا تضمن بأي تضحية لضمان السلام والطمأنينة والأمن لسكانها، ترى مع ذلك أن حالة التمرد الناشئة في إقليم الاكواتير بسبب الأمم المتحدة، سيكون من الصعب السيطرة عليها، بل إنها قد تتحول ضد الحكومة، وبذلك سيكون على الحكومة الكونغولية أن تتخذ جميع التدابير الملائمة والضرورية لإعادة السلام والوثام إلى هذا الإقليم في إطار احترام إرادة السكان الذين يعيشون فيه.

ومن أجل الحيلولة دون وقوع أي زعزعة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفعل نشاط عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وعناصر ميليشيات انتيراهااموي المسلحة، فإن حكومة بلدي تطلب إلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بالكامل، وأن يهيئ مناخا ملائما لإعادة الأمن والتسامح إلى منطقة البحيرات الكبرى.

وإنني أطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلق بإنشاء لجنة مكلفة بالتحقيق في المذابح التي ارتكبت في موندندي وماسيسي وروتشورو.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريه موامبا كابانغا

السفير

الممثل الدائم

-----